مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٧٦

الجمعة، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الساعة ٠٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد العربي	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد ايتل
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	ايطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد كويتا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي (S/1996/416 و Add.1/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

96-85874

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي (S/1996/416 و Add.1/Rev.1)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي كندا وهايتي يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ليلونغ (هايتي) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد فاولر (كندا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي، الوثيقة S/1996/416 و Add.1/Rev.1.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1996/478 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين الأخريين التاليتين: S/1996/431، رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ و S/1996/432، رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسلفادور لدى الأمم المتحدة.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن أهم اعتبار في التقرير الأخير للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي هو الالتزام والتصميم المستمران للرئيس بريفال وحكومته من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتهيئة الظروف الآيلة إلى تحقيق التنمية المستدامة للبلد.

وقبل أربعة أشهر، بعد الانتخاب الديمقراطي لرئيس جديد والنقل السلمي للسلطة من الرئيس أريستيد إلى الرئيس بريفال، أجرى قرار مجلس الأمن ١٠٤٨ (١٩٩٦) تقييما إيجابيا لغرض البلد في إعادة بناء اقتصاد ومجتمع تضررا تضرراً شديدا من جراء الديكتاتورية العسكرية.

واليوم سيتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا يبين مرة أخرى الالتزام والدعم القويين من جانب المجتمع الدولي لتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الهايتية. والروح التي صيغ بها هذا القرار تسهم في إنجاز عملية بدأت بصعوبة كبيرة.

والاتحاد الأوروبي يشاطر هذا الالتزام وهذا الهدف مشاطرة كاملة، بروح من الصداقة التي سادت علاقاتنا مع هايتي. والواقع أن الاتحاد الأوروبي أكد مرارا ضرورة أن تتطور الحالة في هايتي بطريقة تكفل الاستقرار والأمن والتعايش السلمي بين جميع أعضاء المجتمع الهايتي، وتعزز النمو الاقتصادي، وتسمح للبلد بأن يجني الفوائد الناجمة عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

لهذا السبب نؤيد استمرار عملية الأمم المتحدة في البلد. وإن إنشاء هذه البعثة الجديدة لتقديم الدعم يبين برأينا ضرورة استمرارنا جميعا في تقديم الدعم. ونعتقد خاصة أن إنجاز عملية إنشاء قوة شرطة هايتية جديدة تلتزم بحكم القانون واحترام حقوق الإنسان هو إحدى المسائل الرئيسية التي تواجه البلد. وكل جانب آخر لمستقبل هايتي يتعلق بمسألة الأمن الداخلي.

لا يمكن أن ينجح الانتعاش الاقتصادي الكامل والإصلاحات الضرورية إلا في ظل مناخ داخلي يفضي

إلى المزيد من الاستثمارات الجديدة. وبالتالي من الضروري أن تجرى انتخابات المجالس المحلية ومجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في بيئة آمنة.

ونود أن نختتم بياننا بالإعراب عن الارتياح لروح التعاون التي سادت في العمل على صياغة مشروع القرار هذا. ونود أن نعرب عن شكرنا لكل من أبدوا حسن النية في صياغة هذا القرار. لقد سمح لنا هذا بالتوصل إلى نتيجة هامة ومتميزة ستعود بالنفع الكبير على هايتي وشعبها وعلى الطريق الذي اختارته صوب الديمقراطية. ونود أن نتقدم بالشكر الخاص إلى الولايات المتحدة وكندا على الإسهام الملموس الذي تقدمانه لنجاح هذه العملية.

والبلدان التالية، المرتبطة بالاتحاد، تضم صوتها إلى هذا البيان: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا.

الرئيس: المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن خلال هذا الشهر، اسمحوا لي أولا أن أتوجه إليكم بالتهنئة لإدارتكم الرائعة لمداولات المجلس. ويعبر وفد كندا عن تقديره لإدارتكم الفعالة لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر.

وبالمثل، أريد أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة الممثل الدائم للصين السفير تشن هواصن ووفده على الأسلوب اللامع الذي وجهوا به أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو الماضي.

ترحب كندا باجتماع مجلس الأمن اليوم ونظره في مشروع القرار المعد عن الحالة في هايتي. ويسعدنا أن نلاحظ أن جميع أعضاء مجلس الأمن يؤكدون على التزامهم بمساعدة شعب هايتي في جهوده الرامية إلى توطيد الديمقراطية وإعادة بناء اقتصاد هايتي.

إن مجلس الأمن، باتخاذه القرار بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، سيعبر بوضوح عن عزم المجتمع الدولي على مواصلة جهوده لتعزيز الديمقراطية في هايتي. وقد كان وجود الأمم المتحدة في هايتي عنصرا أساسيا يكمل جهود شعب هايتي لبناء مجتمع ديمقراطي آمن وعادل. ولهذا، من المشجع تماما أن نرى المجلس يثبت اليوم، بالنيابة عن الأمم المتحدة، أنه مصمم على مواصلة هذه الجهود.

وقبل أن أتناول بالتفصيل دور البعثة، لا يسعني إلا أن أحيي الرجال والنساء الذين شاركوا في بعثة الأمم المتحدة في هايتي والذين ساعدوها على تحقيق الأهداف التي حددناها لها في هايتي. وقد سمح وجودهم بتهيئة مناخ استقرار في جميع أرجاء البلاد. وسمح بالمضي في تدريب الآلاف من عناصر الشرطة في هايتي. وسمح أيضا لشعب هايتي ببدء عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في بلده. وقد كانت هذه المساهمة هامة وقد أردت هنا أن أعبر عن خالص شكر حكومة كندا للممثلين الخاصين الإبراهيمي وتير هورست ولقادة الشرطة والجيش وللجنود والشرطة في بعثة الأمم المتحدة في هايتي لعملهم الممتاز.

(تكلم بالانكليزية)

تشكل نهاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي إشارة بأن هايتي حكومة وشعبا حققت خطوة إضافية كبيرة إلى الأمام. والمجلس، اعترافا منه بذلك، ينشئ بعثة جديدة بعدد أقل بكثير من الأفراد وبولاية حددها المجلس بدقة أكبر. ومع قيام الشرطة الوطنية الهايتية بتطوير دورها وفعاليتها في حفظ الأمن والنظام، فإن مهام إضافية جديدة ستكون مطلوبة من بعثة الأمم المتحدة التي تدعمها. وإن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي تعبر عن هذا التوجه.

ومن الواضح أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي ما زالت مطلوبة. وهذا ما أوضحه الرئيس بريفال في رسالته إلى الأمين العام في أوائل هذا الشهر بأن شعب وحكومة هايتي يعتمدان على مساعدة ودعم الأمم المتحدة في الأشهر القادمة لتعزيز الشرطة الوطنية في هايتي. وقد قال بوضوح بالغ إن قوة الشرطة الجديدة ليست قادرة بعد على الاضطلاع بمسؤوليتها الكاملة

عن ضمان الاستقرار والأمن في البلاد. وقد أعاد وزير الشؤون الخارجية في هايتي، فريتز لونغشامب التأكيد على وجهة النظر هذه عندما التقى به أصدقاء هايتي أمس.

وما زال الخوف يلقي بظلاله على بعض المناطق في هايتي، ويصعب المحافظة على النظام العام. وان الشرطة الذين تخرجوا في الآونة الأخيرة وتم وزعهم في جميع أرجاء البلاد ليسوا قادرين بعد على أن يدرأوا اندلاع أعمال العنف، ولا على أن يوفروا في كل الحالات المشورة الضرورية للمواطنين المستضعفين. وتشير بعض الأحداث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية إلى ميل مقلق نحو العنف، وبصفة خاصة ضد أفراد الشرطة الوطنية؛ بل إن بعض أعمال العنف ارتكبها ضباط أغرار صغار السن. ومن الواضح أن الوجود الدولي ما زال مطلوبا للإبقاء على مناخ الاستقرار ولتقديم الدعم المادي والمعنوي لقوة الشرطة الفتية في هايتي.

وستبقي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي على عنصر من الشرطة المدنية من بعثة الأمم المتحدة قوامه ٣٠٠ فرد، ١٠٠ منهم من الكنديين. ولما كان تدريب الشرطة وظيفة أساسية لبعثة الأمم المتحدة، فإننا نرحب بواقع أن مجلس الأمن سيبقي على هذا الالتزام بالشرطة المدنية البالغ الأهمية.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي ستضم أيضا قوة عسكرية صغيرة تابعة للأمم المتحدة سيتم وزعها في بورت أو برنس فقط. ومن رأي كندا - وهو أيضا رأي البلدان الأخرى المساهمة بقوات - أن من الجوهري للأمم المتحدة أن تبقي على الوجود العسكري في هايتي. وبدون هذا الوجود العسكري ليس بإمكان أفراد الشرطة المدنية أن يواصلوا عملهم لأنهم عزل ويتواجدون عادة بأعداد صغيرة في مناطق ريفية نائية يصعب الوصول إليها. ولا غنى عن الدعم العسكري الفعال لتوفير الدعم السوقي لعناصر الشرطة المدنية وكعنصر يردع العنف ضد أفرادها.

ويوحي تقرير الأمين العام القائم على أساس تقييم الأمم المتحدة للحالة في الميدان بأن قوة عسكرية قوامها على الأقل ٢٠٠ ١ من العناصر العسكرية مطلوبة للاضطلاع بهذه الوظيفة عند مستوى من الخطورة يقبل به جميع المعنيين. وفي حقيقة الأمر ان حساباتنا الدقيقة تؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن قوة قوامها ٣٠٠ ١ بدلا من ٢٠٠ ١ مطلوبة للاضطلاع بالولاية التي يحددها تقرير الأمين العام. ونعتقد أن قوة أصغر من ذلك يمكن أن تعرض عناصر الشرطة المدنية والعسكرية للخطر وأن تقوض النجاحات التي أحرزتها بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى الآن.

غير أن قوة بهذا الحجم هي أكبر مما كان مجلس الأمن على استعداد للترخيص به بالنسبة لهذه البعثة. ونتيجة لذلك، وفي أعقاب قرارنا في شباط/فبراير، وبناء على التزامنا المستمر والكبير بشعب هايتي، ستواصل كندا طواعية توفير القوات الإضافية المطلوبة لكفالة وزع قوة للأمم المتحدة بحجم مناسب تكون قادرة على تنفيذ ولاية البعثة في هايتي. وبذلك سيشكل الجنود الكنديون أغلبية القوات العسكرية التي ستوزع في هايتي خلال الأشهر الخمسة التالية.

وفي الختام، أود أن أشيد بشجاعة وعناد الشعب الهايتي في عمله لتحقيق الاستقرار والديمقراطية وحكم القانون في بلده. وإن كندا لفخورة بأن تكون جزءا من بعثة الأمم المتحدة التي تساعده على تحقيق هذا الغرض. ولقد استثمرنا جميعا الكثير من أجل بعث الأمل والديمقراطية في هايتي.

ومع ذلك، فإن الوعد بحياة أفضل لشعب هايتي ما زال بعيدا عن التحقيق. ولقد صُد اللصوص وانطلقت الحكومة التي اختيرت بحرية في بورت-أو-برنس انطلاقة جيدة في جهودها لتحسين ظروف شعبها.

وهذه الولاية الجديدة ستعطي فرصة خمسة أشهر أخرى لترسيخ جذور الحرية والديمقراطية. ولا تزال كندا ملتزمة بالتنمية الطويلة الأمد لهايتي. وما فتئت احتياجات هايتي كبيرة، ونحن نحث البلدان الأخرى، والوكالات والمؤسسات على الانضمام إلينا في تقديم المساعدة السخية وحسنة التوقيت لحكومة هايتي والشعب الهايتي، من أجل بناء اقتصاد ناجع يضطلع بمهامه على أكمل وجه. ودون ذلك لن يتحقق الاستقرار والأمن.

الرئيس: أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم الآن أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه والوارد في الوثيقة S/1996/478. وإذا لم أسمع أي اعتراض، أطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لارين شيلي (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بداية أن أتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره عن الحالة في هايتي؛ ونحن ممتنون أيضا لجميع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ولجميع أعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد.

وإن هذه لمناسبة خاصة جدا؛ فهي تتويج لمرحلة هامة في عملية استعادة الديمقراطية في بلد شقيق ذي تاريخ سياسي مأساوي. كما أنها خاتمة لإحدى أنجح البعثات في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي لمجلس الأمن وللمنظمة برمتها أن يستمدا شعورا بالارتياح من هاتين الحقيقتين.

علاوة على ذلك نحيي تأكيد المجلس مجددا على تضامنه مع شعب هايتي من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ونود باسم حكومة شيلي أن نعرب عن خالص امتناننا لوفود الاتحاد الروسي والصين وكندا والولايات المتحدة، ولجميع الوفود الأخرى التي أتاحت مواصلة مهمة تثبيت الاستقرار السياسي في هايتي.

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن الغرض الأساسي للمنظمة يتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. فعلى مدار السنوات الخمسين المنصرمة، اكتسبت الأمم المتحدة، لدى الاضطلاع بتلك الولاية، خبرة واسعة في تحييد التهديدات للسلام التي تسفر عنها الصراعات بين الدول. إلا أن مجلس الأمن بدأ في العقد الحالي بانتهاج نهج جديد بالنسبة لوظائفه بمحاولة السيطرة على التهديدات للسلام الناشئة عن المشاكل داخل الدول، وليس فيما بينها.

وبالتغيرات السياسية الأساسية التي جرت لدى انقضاء عقد الثمانينات، ما فتئت مختلف المشاكل الداخلية للبلدان تسترعي انتباه المجتمع الدولي، وأدى هذا إلى اعتماد المجلس تدابير في هذا الصدد. وتغير المنظور الذي ينظر من خلاله إلى هذه الصراعات، وأثار استمرار أو تردي هذه الصراعات القلق بشأن تجنب الآثار التي يمكن أن تنطوي عليها على نطاق العالم.

ولذا وجد مجلس الأمن أن من الضروري تقييم هذه الحالات والاشتراك في الشؤون الداخلية للدول بناء على طلب سلطات الدول المعنية. وتم الاضطلاع بعمليات تشكل استثناءات فعلية من مبدأ عدم التدخل. فالصراعات في جورجيا والسلفادور وكمبوديا لها سمات تضعها في إطار فئة تتميز عن فئة الصراعات الدولية التقليدية. وبالمثل، تفتقر تدخلات شتى في افريقيا إلى آلاف السنوات من التاريخ والممارسة الدبلوماسية التي تنطبق على التحكم بالتهديدات التقليدية للسلام.

وما كان إلا متوقعا أن تفرض الحالة الجديدة التي تواجه المجلس تحديات جديدة على أعضائه، بالرغم من تجربة المجلس الثرية وتقليده العريق في معالجة الصراعات الدولية؛ وينبغي مواجهة هذه التحديات من خلال توفير الأدوات الضرورية للوفاء بهذه الاحتياجات الجديدة. ولذا، فإن المناقشة المعمقة مطلوبة في السياق العام لدور مجلس الأمن والأمم المتحدة في المستقبل في الحفاظ على السلام الشامل.

وإن حالة هايتي مثال على الحالة التي تتطلب تقييما ذاتيا لمشاكل البلد الداخلية التي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. ولذا فإن من المشروع أن تكون هناك تقييمات مختلفة لمزايا الولاية الجديدة، مع أن الدعم بحد ذاته لم يكن أبدا موضع شك. وكان هذا تقييما شمل أيضا مختلف الجوانب الدقيقة للمسألة، مثل قدرة الحكومة على صون الاستقرار السياسي والسلم المدني، وهما مجالان يرتبطان مباشرة بممارسة السيادة.

وأود ختاما أن أشدد على أننا نؤيد أن يبدأ المجلس مناقشة عامة لهذه المسألة، بهدف تكييف طرائقه مع التحديات الجديدة التي يواجهها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسر الاتحاد الروسي أن يشير إلى النجاح الذي سينتهي إليه عمل بعثة الأمم المتحدة في هايتي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. لقد اضطلعت البعثة بشرف بالمهام التي أناطها بها مجلس الأمن في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وتم إنشاء مؤسسات ديمقراطية في البلد، وجرى، بصورة عامة، تدريب ووزع الشرطة الوطنية الهايتية.

وإننا نشعر بالامتنان للممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، ولخلفه السيد انريكي تير هورست، وكذلك للقادة العسكريين والمدنيين لمكونات بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، على ما قاموا به من عمل فعال. ونشيد بجميع أفراد البعثة، التي ضمت مواطنينا، على جهودهم الدؤوبة التي بذلوها دعما لتوطيد الديمقراطية في هايتي.

وليس بخاف أن روسيا كانت تخامرها بعض الشكوك في الحاجة إلى عملية جديدة، وخاصة فيما يتعلق بالإبقاء على مكون عسكري، في وقت تتسم فيه الحالة في هايتي بشكل عام بالاستقرار والأمان، وفي الوقت الذي لا يوجد فيه أي تهديد بالعنف المنظم لزعزعة استقرار الحالة.

غير أنه مراعاة للنداء الذي وجهه رئيس هايتي، صاحب الفخامة السيد رينيه بريفال، وتوصية الأمين العام، وموقف منظمة الدول الأمريكية ومجموعة أصدقاء هايتي، قمنا بالانضمام إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في الموافقة على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي لفترة خمسة أشهر، وذلك لتوفير الأساس للشرطة الوطنية الهايتية في مراحل تكوينها.

ولقد كان ذلك ممكنا لأن مقدمي مشروع القرار أخذوا بعين الاعتبار المقترحات التي قدمتها روسيا والصين، وهي مقترحات كانت تتبع نفس النهج. وتحديدا، يتضمن النص النهائي لمشروع القرار تخفيضا كبيرا للعنصر العسكري وتمويل جزء كبير منه من التبرعات ومن المسهمين بقوات. وإننا ننوه بمساهمة كندا والولايات المتحدة في حسم الجانب المالي من هذه المشكلة.

وبناء على مبادرتنا، يؤكد مشروع القرار أيضا على الإصلاح الاقتصادي والتعمير في هايتي. ونحن على اقتناع بأن إيجاد حل عاجل للصعوبات الاقتصادية لهايتي، علاوة على توفير التنمية المستدامة لها، هو وحده الذي سيمكنها من إنشاء قاعدة راسخة حقا لدعم الاستقرار وترسيخ الديمقراطية في ذلك البلد.

وفيما يتصل بالدعم الخارجي لإصلاح برامج التنمية، فإن تنشيط وتنسيق جهود الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، سيلعبان دورا حاسما. ومما سيكون له أهمية خاصة قدرتها على إبداء حُسن النية واتخاذ مزيد من الخطوات، على وجه السرعة، للتوصل إلى اتفاقات مع حكومة هايتي تؤدي إلى إزالة الحواجز التي تحول دون تقديم المعونة التي وعدت بها.

ومن الأهمية بمكان أن يستهدف مشروع القرار مواصلة جهود منظمة الدول الأمريكية وزيادتها للمساعدة في حل مشاكل هايتي. وقد بيَّن العمل على مشروع القرار بأن اتباع نهج بنَّاء، وهو تعبير مساو عن مواقفنا ومصالحنا، مكَّن أعضاء مجلس الأمن من إيجاد حلول مقبولة عموما للمسائل المتصلة بتطوير أشكال وأساليب جديدة لحفظ السلام في أنشطة الأمم المتحدة.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): ما انفكت حكومة الصين تُعلق أهمية كبيرة على عملية السلام في هايتي وتبدي تأييدها لها وللجهود الإيجابية التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص ومنظمة الدول الأمريكية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي من أجل استعادة السلام والاستقرار في هايتي. ويسرنا أن نلاحظ تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام في هايتي بفضل مساعدة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فقد أنجزت مهمة إنشاء قوة شرطة وطنية في هايتي. وقد تحسَّنت الحالة الأمنية في

هايتي تحسنا ملحوظا. ولا توجد في الوقت الراهن دلائل على أن حكومة هايتي تتعرض لأي تهديد مُنظَّم، ولا تُشكل الحالة في هايتي أي خطر على السلم والأمن الدوليين. وبالتالي فإن بعثة الأمم المتحدة في هايتي قد أنجزت ولايتها في هايتي وستُنهي مهمتها بنجاح. وينتهز وفد الصين هذه الفرصة ليشكر بعثة الأمم المتحدة في هايتي على إسهامها.

وفي ضوء هذه الحالة، لدينا تحفظات عن استمرار وجود العنصر العسكري للأمم المتحدة في هايتي. ومع ذلك، إذ قمنا بدراسة متأنية لتوصية الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، وإذ نراعي الطلبات العاجلة لحكومة هايتي ورغبات بلدان أمريكا اللاتينية مراعاة تامة، بذلت حكومة الصين أقصى ما في وسعها ونوافق من حيث المبدأ على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ونلاحظ مع الارتياح أنه بفضل الجهود المشتركة للأطراف المعنية، وبعد إجراء مشاورات ودية، تم التوصل أخيرا إلى توافق في الآراء على نص مشروع القرار. ويُقدر الطرف الصيني موقف التعاون الذي أبدته جميع الأطراف. ولذلك فإن وفد الصين سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

لقد بذل شعب هايتي جهودا دؤوبة لتحقيق السلم والاستقرار الدائمين وحقق تقدما ملحوظا. والمهمة الرئيسية التي تواجه هايتي الآن هي الإصلاح والتعمير. إننا نحث المجتمع الدولي وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية على اتخاذ التدابير العاجلة والفعالة للإسهام في التنمية الاقتصادية في هايتي.

إن شعب هايتي شعب دؤوب وشجاع وهو سيد مصيره. وإن الحفاظ على بيئة آمنة وعلى التنمية الاقتصادية يعتمدان في نهاية المطاف على شعب هايتي وحده، ولا يمكن لمساعدة المجتمع الدولي إلا أن تؤدي دورا تكميليا. ونحن نأمل أن تنتهز حكومة هايتي الفرصة المؤاتية لوجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المعونة في هايتي لتقوم بترسيخ السلم الذي تحقق بشق الأنفس والإسراع بعملية تحويل الشرطة إلى شرطة محترفة، مما يهيئ بيئة مؤاتية تتيح لشعب هايتي العيش والعمل في سلام وطمأنينة. ويحدونا وطيد الأمل في أن ينعم شعب هايتي قريبا بحياة يسودها السلم والهدوء والسعادة.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي في مشروع القرار الذي نحن على وشك اعتماده يؤكد دعم المجلس للجهود التي يبذلها الشعب الهايتي لترسيخ الديمقراطية التي حققها بشق الأنفس.

ويسر الحكومة البريطانية أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي ستواصل العمل القيِّم لبعثة الأمم المتحدة في هايتي في توفير المناخ اللازم لاستمرار السلام والاستقرار. ونحن ممتنون بشكل خاص للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد مدنيين في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وللبلدان التي تزمع مواصلة دعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، ونرحب بحقيقة أنه أمكن تخفيض قوام القوة بصورة ملموسة.

وستكون المهمة الأساسية التي تواجهها بعثة تقديم الدعم مواصلة الجهود لإنشاء قوة شرطة وطنية فعالة. وفي حين أنه أحرز تقدم محمود فإن العمل لم يُنجز بعد. وسيكون دور الشرطة المدنية للأمم المتحدة دورا حاسما، ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهودها. وإننا نثني على التزام حكومة هايتي بصون السلام والحفاظ على القانون والنظام. ولا بد لنا جميعا الآن أن نعمل معها من أجل ضمان تعزيز المؤسسات الحكومية والقضائية وإعطاء هايتي الأسس اللازمة لإقامة ديمقراطية مستقرة ودائمة.

لقد كان طريق هايتي إلى الديمقراطية طويلا وشاقا. ويحق للمجتمع الدولي وهذا المجلس الفخر بدعمهما لجهود شعب هايتي. فقد وصفت هايتي بحق بأنها قصة نجاح للأمم المتحدة. ولكن يجب علينا أن نتجنب التواكل. فعلينا أن نضمن انجاز المهمة. وستواصل المملكة المتحدة بذل جهودها ودعمها لهذه المهمة.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ إجراء الانتخابات في هايتي في نهاية العام الماضي، تواصل حكومة هايتي بذل جهودها

لترسيخ الديمقراطية وحل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي تُعيق تنمية ذلك البلد. وتحاول الحكومة، من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية، الاستجابة لمطالب شعب يتوق إلى تحسين ظروفه المعيشية.

ومع ذلك، يجري اعتماد هذه التدابير في مناخ لا يزال الأمن فيه نسبيا، نظرا لزيادة الجريمة والشعور الواسع الانتشار بين السكان المدنيين بأنه فور انتهاء وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد ستتمكن المجموعات أو الأشخاص المرتبطين بنظام الأمر الواقع السابق من القيام بأعمال مزعزعة للاستقرار ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

ولا شك في أن الانتعاش الاقتصادي وتوطيد المؤسسات الديمقراطية في هايتي يتطلبان جوا من الأمن والثقة. وقد أعربت حكومة الرئيس بريفال إعرابا له ما يبرره عن قلقها في هذا الصدد وعن رغبتها في استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي لضمان الاستقرار والأمن ريثما يتم تدريب ضباط الشرطة اللازمين.

وترى هندوراس أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل الإسهام في توطيد التقدم الذي أحرزه شعب هايتي بعد استعادة الديمقراطية. وهايتي تتطلب مناخا من الأمن والاستقرار يسمح للحكومة بالاضطلاع بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والقضائية التي اقترحتها، مما يمكن من إجراء الانتخابات المحلية المقبلة بطريقة سلسلة، ويسمح للبلد باجتذاب قدر أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتهيئة هذه الظروف تتوقف على المؤسسة المسؤولة عن المحافظة على النظام والأمن في هايتي، ألا وهي الشرطة الوطنية الهايتية، إلا أن هذه المؤسسة مقيدة تقييدا شديدا يحول دون اضطلاعها بوظائفها اضطلاعا تاما، فهي تفتقر الى الموظفين المؤهلين لشغل المناصب العالية، كما ينقصها التنسيق والتدريب والمعدات. وفي ظل هذه الظروف، لا ينصح بسحب أفراد الجيش والشرطة الذين تقدمهم الأمم المتحدة تعزيزا للشرطة الوطنية الهايتية. بل على العكس من ذلك، يجب أن نواصل تقديم هذه المساعدة لكي تنعم هايتي بشرطة مؤهلة ذات حجم مناسب يمكنها تماما تحقيق أهداف توطيد الديمقراطية وإعادة إحياء النظام القضائي.

لقد سبق لحكومة هايتي أن قررت إنشاء هيئة شرطة مؤهلة تعزز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في هايتي. وتحقيقا لهذا الغرض، هناك برنامج للأنشطة التي تستهدف تعزيز تطوير الهيئة في مجالات التدريب والهياكل الأساسية والإدارة والعمليات والمجالات السوقية. وترى هندوراس أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد شعب هايتي وحكومتها على تحقيق هذا الهدف، وبالتالي فإن هندوراس تؤيد تأييدا تاما إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي وفقا للولاية والتكوين اللذين وردا في مشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده، والذي سيصوت وفد بلدي لصالحه.

ويدرك وفد بلدي أن هايتي تمر بضائقة اقتصادية عسيرة تتسم بنمو منخفض وبطالة مرتفعة. وستواجه حكومة هايتي العديد من المشاكل الاجتماعية التي يتعين إيجاد حلول لها لكي لا يتعرض ما تم إحرازه للخطر. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بحزم جهود الرئيس بريفال وحكومته لتوطيد الديمقراطية وكفالة الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وتحقيق التنمية في هايتي. وفي هذا الصدد، نعترف بجهود منظومة الأمم المتحدة في الإسراع بالنمو الاقتصادي في هايتي وحماية بيئتها وتعزيز مؤسساتها الوطنية. والى جانب ذلك، نحث المؤسسات المالية الدولية على زيادة معونتها لهايتي لكي تتمكن من حل مشاكلها الاقتصادية - الاجتماعية، مما يضمن لها سيادة القانون وسياسات المصالحة الوطنية التي بدأت بالعودة الى النظام الدستوري.

وختاما، نود أن نعرب عن امتناننا لحكومتي الولايات المتحدة وكندا للإسهامات الطوعية التي تعهدتا بتقديمها لعملية حفظ السلم هذه.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أتقدم اليكم بالتهنئة على القيادة الممتازة والكفاءة التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

ويود وفد بلدي أن يشيد بالأمين العام وممثله الخاص، السيد تيرهورست، وبأصدقاء هايتي على جهودهم الدؤوبة لتحقيق السلم والأمن الدائمين في هايتي. وبالإتمام الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، نود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لكي نعرب عن شكرنا الخاص لموظفي البعثة وللبلدان المساهمة بقوات فيها على الإنجاز العظيم الذي أحرزوه في المساعدة على توطيد الديمقراطية في هايتي.

بعد النقل التاريخي للسلطة، الذي حدث في شباط/فبراير الماضي، أحرزت هايتي حكومة وشعبا تقدما كبيرا في سعيها من أجل الديمقراطية والاستقرار بقيادة الرئيس بريفال. إلا أن مما يؤسف له أنه رغما عن التقدم الهائل الذي أحرز حتى اليوم، لا يزال المناخ الأمني الشامل غير مستقر، كما جاء في تقرير الأمين العام. وإمكانية عدم الاستقرار التي قد تنشأ من جراء مغادرة الأمم المتحدة قبل الأوان تبعث بصفة خاصة على القلق، في ضوء شواهد تزايد السخط الشعبي إزاء الحالة الاقتصادية الصعبة.

وعلاوة على ذلك، فإن عجز شرطة هايتي الوطنية الوليدة عن حفظ القانون والنظام أمر يبعث في حد ذاته على القلق البالغ. ولا تزال هيئة الشرطة الوليدة هذه تواجه نفس المشاكل القديمة، وهي بحاجة الى مساعدة مستمرة من المجتمع الدولي قبل أن تصبح هيئة تؤدي وظائفها بالكامل.

ونرى أنه يجب في الأجل الأطول أن يعاد توجيه توكيد دور الأمم المتحدة في هايتي، وينبغي للتركيز أن ينتقل من عمليات حفظ السلم الحالية الى تعزيز الأنشطة الاقتصادية - الاجتماعية للتنمية. إلا أنه في الوقت الذي لا تزال فيه الديمقراطية الوليدة هشة والشرطة الوطنية ليست على استعداد تام لتكفل وحدها المناخ الآمن والمستقر المطلوب لتوطيد الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المستدامة، نعتقد أنه يجب أن نواصل إعطاء الأولوية للشواغل الأمنية. وفي هذا السياق نوافق على وجهة نظر الأمين العام، وهي أن السحب التام لوجود الأمم المتحدة غير ملائم في الوقت الراهن.

والمسألة المطروحة أمامنا تمثل تحديا من منظور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم أيضا. فقد مثلت بعثة الأمم المتحدة في هايتي نجاحا نموذجيا في دمج العملية التقليدية لحفظ السلم مع جهود بناء السلم بعد النزاع. ونرى أن استمرار وجود الأمم المتحدة يجب أن يسهم في الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلم الى مرحلة بناء السلم. وفي هذا الصدد يسرنا أن يستمر توجيه ولاية البعثة الجديدة صوب تعزيز بناء المؤسسات وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة التأهيل الاقتصادي في هايتي.

ونلاحظ مع الارتياح أنه جرى تناول الحالة المالية الصعبة للأمم المتحدة على النحو السليم في مشروع القرار من خلال تخفيض قوة البعثة تخفيضا كبيرا عن المستوى الذي أوصى به الأمين العام. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد حكومتي الولايات المتحدة وكندا لتوفير دعم طوعي سخي للبعثة. وفي هذا السياق، يرى وفد بلدي أن مساعدة بلدان المنطقة والتزامها ليسا مرغوبا فيهما فحسب بل لا غنى عنهما لأنشطة الأمم المتحدة. ويسرنا أن تعاون منظمة الدول الأمريكية مع هذه المنظمة العالمية في سبيل توطيد السلم والديمقراطية في هايتي أحيط به على نحو سليم في مشروع القرار.

أخيرا، إن الحالة الراهنة في هايتي، شأنها في ذلك شأن العديد من مجالات الصراع الأخرى، توضح الرابطة الحاسمة بين السلم والتنمية. وكما ورد في ديباجة مشروع القرار، فإن السلم والاستقرار طويلي الأجل لا يمكن أن يتحققا دون إحراز التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وبهذه الروح، نشجع تشجيعا قويا أنشطة التنمية التي تضطلع بها مختلف الوكالات والمؤسسات المالية الدولية.

وختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى أن شعب هايتي يتحمل المسؤولية المطلقة عن مصيره. ولذا، فإننا نثني على هايتي، حكومة وشعبا، لالتزامها بسيادة القانون والديمقراطية والتنمية.

ونرى أن مشروع القرار المطروح علينا يشمل كل العناصر الأساسية التي ذكرناها الآن. ولذلك فإننا سننضم الى توافق الآراء في المجلس وسنصوت لصالح مشروع القرار الذي نعتقد أنه يمثل معلما آخر في مسار هايتي الى الديمقراطية والازدهار.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يطيب لي، في نهاية فترة رئاستكم، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على ما اتسم به تصريفكم لأعمالنا خلال شهر حزيران/يونيه من قيادة متعقلة وحكيمة.

وتؤيد ألمانيا تماما البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونرحب كذلك بأن عددا من البلدان الصديقة قد انضم أيضا إلى بيان الاتحاد الأوروبي.

إن التطورات في هايتي منذ عودة الرئيس أريستيد في عام ١٩٩٤ والنتائج التي حققتها بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى الآن مشجعة. فقد أجريت انتخابات حرة ونزيهة في عام ١٩٩٥. ولأول مرة في تاريخ هايتي، تم النقل السلمي للسلطة من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى خلفه المنتخب ديمقراطيا في شهر شباط/فبراير من هذا العام. إن نجاح الدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في هايتي في إرساء أسس بداية جديدة نحو إقامة هايتي سلمية وديمقراطية ومزدهرة أمر لا شك فيه. ويسرني أن أقول إن من المرجح أن يتم الاعتراف بأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي قصة نجاح أخرى للأمم المتحدة.

ومع ذلك، نسلّم جميعا بأن هناك خطوات إضافية لازمة لتحقيق الاستقرار في البلد وتدعيم الديمقراطية والنهوض بالتنمية في هايتي. وهذا لن يتسنى إلا من خلال حالة سلم وأمن، ذلك أن هذه الحالة ما زالت هشة في الوقت الحاضر. وهذا يتطلب استمرار وجود ثابت للأمم المتحدة، لا سيما، في شكل رجال الشرطة لتدريب شرطة هايتي وقوة دعم لها. فبعد كل ما استثمره المجتمع الدولي في هذا المجال لا ينبغي أن نتوقف في منتصف الطريق. فمن المؤكد أن بعثة الأمم المتحدة الجديدة لتقديم الدعم في هايتي ستساعد على تحقيق الاستقرار، وخاصة الأمن والنظام العام - وهي متطلبات أساسية للحياة الطبيعية في هايتي.

وتؤيد ألمانيا الجهود الهايتية والدولية المبذولة للتغلب على الأزمة، أساسا، من خلال برنامج واسع النطاق للتنمية، موجه للاحتياجات الأساسية لسكان هايتي. فإلى جانب برنامج التكيف الهيكلي الذي ترعاه ألمانيا مع البنك الدولي ومصرف التنمية للدول الأمريكية، يقدم الجانب الألماني المساعدة إلى هايتي في مشاريع لتوفير المياه النقية ومزيد من الإمدادات التي يعول عليها في مجال الكهرباء والمرافق الصحية والتنمية الريفية - وهي مشاريع هدفها تحسين مستوى المعيشة لشعب هايتي. وتمت مناقشة مشاريع إضافية خلال زيارة الرئيس بريفال الأخيرة إلى ألمانيا.

ونعرف جميعا أن الشرط الحاسم في نجاح نتائج أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة يتمثل في تمتعها بالدعم الكامل من جميع الأطراف المشتركة وهو شرط تم استيفاؤه في حالة هايتي. فقد طلب الرئيس بريفال، رئيس هايتي، صراحة، استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وجدير بالذكر كذلك أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي قد أوصى به الأمين العام في تقريره الأخير الممتاز، بل أوصت به كذلك منظمة الدول الأمريكية خلال دورتها الأخيرة المعقودة في بنما في أوائل الشهر الحالي وأخيرا، وليس آخرا، أوصت به البلدان المعروفة باسم "أصدقاء هايتي". ونتيجة لذلك تحظى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، بالفعل، بقاعدة دعم ثابتة من جميع الأطراف المعنية، مما يتيح لها فرصة جيدة للنجاح.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تقديري لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وفي المقام الأول، الدول التي ساهمت بالقوات أو بضباط الشرطة. فقد مكنت النجاح الذي تحقق حتى الآن. وفي هذا السياق، نشيد بالمساهمات الخاصة المقدمة من كندا والولايات المتحدة في الماضي وفي المستقبل.

وختاما، أود أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص، وكذلك الموظفين المدنيين والقوات وضباط الشرطة المدنية الذين خدموا في بعثة الأمم المتحدة في هايتي على ما بذلوه من جهود دعما للسلم والديمقراطية في هايتي. ونتقدم بأطيب التمنيات لأعضاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة لتقديم الدعم في هايتي بالتوفيق والنجاح.

وسوف نصوت تأييدا لمشروع القرار.

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد كيتا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدو أن هايتي تتمتع بمؤسسات ديمقراطية لأول مرة في تاريخها. فقد قامت الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في تمكين سكان هايتي من أن تعبر سلميا عن رغبتهم في إقامة نظام سياسي يدل على إرادة الشعب. فالأسلوب الذي أجريت به الانتخابات في البلد، في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ يرمز إلى هذه الإرادة.

ويؤمن بلدي أن تقدما كبيرا قد أحرز في هايتي، بفضل مساعدة المجتمع الدولي. غير أن أصعب المهام ما زالت تنتظر التحقيق، ومنها تدريب قوة شرطة جديدة قادرة على أن تضمن، وحدها، مناخا من الاستقرار والأمن اللازمين لتوطيد الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي والتنسيق الضروري للأنشطة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل المصالحة وإعادة البناء الاقتصادي في هايتي.

ويؤمن بلدي أن الانسحاب الكامل لمراقبي الأمم المتحدة يمكن أن يعرض للخطر كل ما حققه شعب هايتي حتى الآن، بدعم ومساعدة المجتمع الدولي.

ولذلك، يؤيد وفدي استمرار وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد من خلال إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وبالتالي سنصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتوجه من خلالكم، بالشكر للأمين العام على تفانيه في خدمة قضية شعب هايتي. ونود أيضا أن نشيد بجميع البلدان، منها خاصة الولايات المتحدة وكندا، والمنظمات التي بذلت الجهود للمساعدة في تدعيم الديمقراطية في هايتي.

الرئيس: أشكر ممثل غينيا - بيساو على بيانه وأعطي الكلمة لممثل اندونيسيا.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن تقدير وفد اندونيسيا للأمين العام على التقرير الشامل والمتعمق الذي قدمه بشأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ويدرك وفدي أن البعثة قد ساعدت حكومة هايتي، بصورة فعالة، في استقبال عهد جديد بالمحافظة على بيئة مستقرة وآمنة والسماح بإجراء انتخابات ديمقراطية والمساهمة في إقامة مؤسسات ديمقراطية في هايتي. إن هذه الإنجازات إضافة إلى قائمة قصص النجاح التي حققتها عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة حول العالم. ولذلك نود أن نشيد برجال ونساء بعثة الأمم المتحدة في هايتي من أجل تفانيهم وعملهم المشكور في المساهمة في النجاح الأخير الذي حققته هايتي.

ويحيط وفدي علما بانتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، عملا بالقرار ١٠٤٨ (١٩٩٦). وندرك تماما أنه لا يوجد تهديد مباشر لحكومة هايتي الجديدة في الوقت الحاضر. ولكن نود أن نبرز أن استمرار تقدم هايتي يتوقف على وجود بعثة للأمم المتحدة. وقد عزز ذلك الطلب الرئيس رينيه بريفال الإذن بإقامة قوة جديدة متعددة الجنسيات للمحافظة على النظام العام وتدعيم الشرطة الوطنية الهايتية.

لبعثة الأمم المتحدة في هايتي الفضل في قيام الحكومة الهايتية بإنشاء قوة شرطة جديدة وترسيخ الالتزام بحكم القانون. فإن حضورها ذاته يخدم كحاجز يحمي شعب هايتي من خطر عمليات المليشيا. ويلعب العنصر العسكري للبعثة دورا أساسيا في مساعدة السلطات الهايتية في مهامها الأمنية وإنشاء نظام فعال للسوقيات. وتحمي البعثة أيضا الشخصيات السياسية الرئيسية التي يسَّرت إقامة هايتي الحديثة الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم في تدريب الشرطة المدنية الهايتية وتعزيز التطوير المؤسسي.

ولكن المهمة الحاضرة لم تكتمل بعد. فلم يصل التدريب بعد بقوة الشرطة المدنية الهايتية الجديدة إلى المستوى اللازم من المهارة المهنية. وثمة حاجة إلى مزيد من الوقت والتدريب لرفع مستوى كفاءة أفرادها بحث يُصبحون ضمانا ضد عودة هايتي إلى حكم المليشيا الأمر الذي سيضر بالشعب الهايتي ككل. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن أي استجابة للتطورات في

هايتي ينبغي أن تشمل اقتراحا تفصيليا يتعلق بنوعية وكمية الشرطة المدنية الهايتية ويحدد إطارا زمنيا تكون فيه جاهزة تماما للعمل.

لا تزال التيارات التحتية في هايتي مصدرا للقلق. فهناك، وفقا لتقرير الأمين العام، خطر جدي من احتمال وقوع اضطرابات أهلية نتيجة لازدياد المطالبة بظروف معيشية مُحسنة وللحالة الاقتصادية السيئة التي ما زالت سائدة في البلد. وهناك خوف متزايد حقيقي من أن المليشيات والأعضاء المرتبطين بحكومة هايتي السابقة قد يحاولون استغلال الحالة الاجتماعية القابلة للتفجر. والرأي الذي تأخذ به اندونيسيا هو أنه يجب علينا، من أجل بناء السلام، أن نُعالج مصادر التوتر الاجتماعي والسياسي، كمشاكل العمالة والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وإمدادات الأغذية. ويجب بذل الجهود في جميع هذه المجالات إذا ما أريد للبلد لا أن يزدهر فحسب بل أن يتمكن أيضا من الحفاظ على نفسه كأمة قابلة للحياة. وفضلا عن ذلك، فإن الأداء الاقتصادي لهايتي والانتخابات المقبلة للمجالس المحلية ومجلس الشيوخ يحتاجان إلى بيئة مستقرة يسودها السلام كي يسيرا قدما بصورة سلسلة وعادلة.

وبالنظر إلى كون هايتي الآن في مفترق طرق حرج من تاريخها، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، أن يكفلوا عدم ضياع هذه الفرصة. ويعتبر الوفد الاندونيسي أن طلب الرئيس رينيه بريفال معقولا في ضوء الفراغ الذي يُحتمل أن ينشأ متى غادرت البعثة فيفتح الباب لانعدام الأمن الذي قد يدمر المؤسسات الديمقراطية الناشئة في هايتي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يُرحب بمبادرات منظمة الدول الأمريكية، وخصوصا ما تقدمه البعثة المدنية الدولية في هايتي من مساهمة في العمل على توطيد السلام والديمقراطية في هايتي. ويعتقد وفدي اعتقادا قويا أن الدعم الإقليمي أمر حاسم لمستقبل هايتي. وإضافة إلى ذلك، نأمل أن يظهر، في المدى الطويل، حل إقليمي يلعب دورا رئيسيا وهاما في إيجاد بديل عن حضور الأمم المتحدة في هايتي.

نحن نشعر شعورا قويا بأن التصور الذي عرضه الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" وهو إمكانية الانتقال من عملية لحفظ السلام إلى عملية لبناء السلام، ملائم في السياق الهايتي. فعملية بناء السلام يجب أن تسير إلى غايتها. ومن الواضح أن هناك، بالفعل، صلة بين السلام والتنمية في هايتي. ومع أن شعب هايتي نفسه يتحمل المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وإعادة بناء بلده، فلا غنى عن الدعم من المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار الطويل الأجل في هايتي.

ونظرا لحاجة هايتي إلى التنمية الاقتصادية، يؤيد وفدي ما يقوم به العديد من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والدولية من مشاركة وما يبدأ في تنفيذه من مشاريع تستهدف بناء قاعدة اقتصادية جديدة وسليمة. فإن من شأن الأخذ بسياسات اقتصادية تتسم بالمسؤولية والمرونة وتركز على النمو وضبط التضخم وعلى خلق فرص العمل والخصخصة أن يوفر إطار الاقتصاد الكبير الذي يمكن فيه للمشاريع أن تنجح. والتقدم الاقتصادي، بدوره، يعيد تهيئة الجو للاستثمار والاستقرار الاجتماعي والالتزام الحكومي الضروري للرفاه الوطني لهايتي.

وفي ضوء الحالة الهشة السائدة في هايتي، يؤيد الوفد الاندونيسي توصيات الأمين العام بإنشاء بعثة جديدة، باسم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، كما جاء في مشروع القرار. وبالنظر إلى الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة في الوقت الحاضر، يرى وفدي أن تتضمن ولاية بعثة تقديم الدعم تخفيضا تدريجيا في عنصريها العسكري والمدني على السواء، ويشعر وفدنا أنه متى استقرت الحالة نهائيا في هايتي فلن تكون ثمة حاجة إلا إلى حضور رمزي صغير للأمم المتحدة. وهذا يوضح أن ثمة تلازما بين التخفيض في قوام بعثة الأمم المتحدة وتحسن الحالة في هايتي. ونعتقد أن الولاية المحدودة لبعثة تقديم الدعم، بعنصرها العسكري، تستطيع أن توفر الدعم الضروري للشرطة المدنية الهايتية وستكون كافية لتلبية طلب الحكومة الهايتية.

وفي رأينا أن التزام المجتمع الدولي أمر حاسم في ضمان استقرار هايتي، وإعادة بناء البلد. ولذلك سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في غروب شمس رئاستكم، سيدي، أرحب بالفرصة التي تتيحها لي هذه الجلسة لكي أتقدم إليكم بالتهنئة، لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في جلسة علنية لمجلس الأمن منذ أن أصبحتم رئيسا له. ولذلك أتكلم للإشادة برئاستكم وبالطريقة التي أديتم بها واجبكم هذا الشهر. وبوسعي أن أؤكد لكم أن اسمكم قد أدرج في سجلات مجلس الأمن كممثل لرئاسة من أنجح الرئاسات على الإطلاق خلال عضوية بلدي في مجلس الأمن منذ سنة ونصف.

تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه يؤذن بنهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وهي واحدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تكللت بالنجاح خلال السنوات الأخيرة. وإن أفراد البعثة، نساء ورجالا - بقيادة السفير الإبراهيمي أولا، ثم بقيادة السفير تير هورست حاليا، ليستحقون كل الثناء. فقد قاموا بعمل جليل إذ ساعدوا في إقامة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي يسَّرت ازدهار الديمقراطية فيها. وأحيوا الأمل بمستقبل واعد في نفس شعب كان قد فقد كل الأمل في ظل أنظمة من أشد الأنظمة العسكرية قمعا في نصف الكرة الغربي. وعلى ذلك فإننا نحييهم.

لقد كان لهايتي تاريخ اتسم بالعذاب. وستظل ذكريات الآلام التي كان على عامة السكان أن يتحملوها تحت وطأة الحكام العسكريين السابقين والمليشيات وأعوانهم تحز زمنا طويلا في نفوس الغالبية من شعب هايتي. فهناك شعور بانعدام الأمن يسري في الروح السياسية الوطنية لهايتي - وأسباب ذلك وجيهة. فالشكوك والمخاوف من إمكانية العودة إلى الماضي - أي إلى ماض دكتاتوري لا يلتزم بقانون - ستظل ماثلة أبدا في أذهان أولئك الذين لم يعرفوا في حياتهم سوى الاضطهاد والمزيد من الاضطهاد. لقد حققت بعثة الأمم المتحدة في هايتي لشعب هايتي من السلام والهدوء النسبي ما لم يسبق له أن نعم بمثله من قبل.

فلا عجب إذن في أن أي حديث عن انسحاب بعثة الأمم المتحدة إنما يعيد إلى أذهانهم ذكريات لا تُمحى من القهر الذي عانوه في ما سبق من السنين، إذ يشعر الهايتيون بأنهم تُركوا بلا حماية. إن شعب هايتي ليس واثقا بعد من أن الشرطة المدنية الهايتية الناشئة قادرة على توفير الحماية الكافية له من عناصر قوات الحكومة السابقة، التي يعتقد، حقا أو باطلا، أنها ما زالت تملك القدرة على زعزعة استقرار المؤسسات الديمقراطية البازغة. وهذا الشعب يحظى بالتعاطف والتفهم من وفدي.

ولم يكن من المتوقع أن تحل بعثة الأمم المتحدة في هايتي جميع المشاكل التي وجدتها في البلد. لقد ذهبت إلى هايتي للمساعدة في إقامة بيئة آمنة ومستقرة يمكن فيها إجراء عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية على السواء في مناخ حر نزيه. وقد تم إنجاز ذلك. والمسؤولية عن إنشاء المؤسسات والمصالحة الوطنية وبناء الثقة والانعاش الاقتصادي في هايتي تقع على عاتق هايتي نفسها، حكومة وشعبا. لكنه من الواضح أن هذه المسؤولية ليست بالمسؤولية التي يمكن أن تترك لشعب هايتي وحده.

إن الأمن الداخلي في البلد لم يتم ضمانه بعد ولا يمكن إعادة البناء والتئام الجراح الوطنية في ظل ظروف من عدم الاستقرار. ولهذا السبب أيد وفدي توصية الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ومشروع القرار المطروح علينا ينشئ هذه البعثة. وستسهم هذه البعثة بقدر كبير في تدريب قوة شرطة محترفة في هايتي قادرة على ضمان حماية وأمن السكان وممتلكاتهم. والأهم من ذلك أنها ستطمئن شعب هايتي بأن المجتمع الدولي ليس على وشك التخلي عنه، الأمر الذي يحبط نوايا عناصر القوات العسكرية والمليشيات السابقة التي قد تكون مصممة على إثارة القلاقل في البلد بمجرد أن تغادر قوات الأمم المتحدة.

صحيح أن مشروع القرار الذي نوشك على التصويت عليه لا يعطي حكومة هايتي ما كانت تتوقعه ولكن هذا يحدث في أي عملية تفاوضية.

والمهم في ظل هذه الظروف هو أن تستفيد سلطات هايتي استفادة كاملة من الموارد التي تتاح لها في ظل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. وهذا سيكون ضروريا بوجه خاص لتدريب قوة شرطة محترفة يمكنها أن تكسب الثقة الكاملة للشعب وتضطلع بفخر بكل المسؤوليات الأمنية الوطنية في البلد. ونحن على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في

هايتي ستساعد شعب هايتي على تحقيق ذلك الحلم الوطني الذي تفخر به كل الأمم.

الرئيس: أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات والمشاعر الرقيقة التي عبر عنها ببلاغته المعروفة.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيصوت وفد بولندا مؤيدا مشروع القرار الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي. ونؤمن إيمانا قويا بأن المجتمع الدولي ملتزم بمساعدة هايتي، حكومة وشعبا، في كفاحها من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الأحوال الطبيعية في هذا البلد.

وإذ تقترب بعثة الأمم المتحدة في هايتي من نهايتها يود وفد بولندا أن يشيد بكل من شاركوا في نجاحها مع التأكيد بوجه خاص على الاسهامات السخية جدا التي قدمتها حكومتا كندا والولايات المتحدة. ونود أن نشيد بكل الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة في هايتي. لقد كان عملهم ذا أهمية حاسمة في إرساء أسس المستقبل الديمقراطي في هايتي.

والآن، إذ ندخل مرحلة جديدة في حياة ذلك البلد، آن الأوان أن نقرر مع سلطات هايتي ما الذي ينبغي القيام به بغية توطيد التغييرات الديمقراطية في هايتي، وكما أكد مشروع القرار، لدعم التزام حكومة هايتي بالمحافظة على البيئة الآمنة المستقرة التي أنشأتها القوة المتعددة الجنسيات في هايتي والتي استمرت بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

ومن وجهة النظر هذه فإن زيادة تعزيز سيادة القانون أمر ذو أهمية قصوى حقا. وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي التي يوشك مجلس الأمن على إنشائها ستوكل اليها مهمة مساعدة حكومة هايتي في مواجهة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها تلك الحكومة ألا وهي تحويل الشرطة الى قوة محترفة وإنشاء وتدريب قوة شرطة وطنية فعالة. وهما مهمتان حاسمتان لترسيخ الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي لهايتي. ويسلم مشروع القرار بالصلة بين السلم والأمن. وهو يرمي إلى إنشاء بيئة تفضي إلى مزيد من مشاركة المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية في تنمية هايتي. وهذا أمر ضروري من أجل الإصلاح الاقتصادي وإعادة بناء ذلك البلد الذي يستحق تقدمه صوب ترسيخ الديمقراطية دعمنا الكامل.

الرئيس: أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/478.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس: فيما يلي نتيجة التصويت. حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع بوصفه القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم يقوم مجلس الأمن مرة أخرى بالعمل على مساعدة هايتي في رحلتها من الطغيان الى الديمقراطية. وإذ يفعل المجلس ذلك فإنه يسهم في تحقيق الاستقرار الاقليمي ويؤدي خدمة كبيرة لمبادئ حقوق الإنسان والحرية والتقدم الاجتماعي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن بعثة الأمم المتحدة في هايتي، منذ توليها المسؤولية من القوة المتعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في العام الماضي، ما فتئت تساعد على ضمان مناخ من الأمن يمكن فيه إجراء الانتخابات الحرة وزيادة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق المصالحة الوطنية وبدء بناء المؤسسات الديمقراطية. وهذه الأنشطة دفعت قدما قضية الحرية والتنمية البشرية في جميع أرجاء نصف الكرة.

واليوم، استجابة لطلب رئيس هايتي رينيه بريفال وافقنا على إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم

الدعم في هايتي كاستمرار لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وولايتها تنص على مساعدة حكومة هايتي على تحويل الشرطة الى قوة محترفة وعلى المحافظة على البيئة الآمنة لتوطيد وترسيخ التغييرات التي نرحب بها في هايتي.

والتاريخ يعلمنا أن بناء مجتمع مستقر وديمقراطي ليس واقعة بل سلسلة أعمال. وفي هايتي تتطلب تلك العملية الصبر اللازم لالتئام الجراح القديمة وتعلم طرق جديدة.

والحال في هايتي قبل ثلاث سنوات هو أنها قد ابتليت بقادة مستبدين غير شرعيين. ولم تستخدم قوات الجيش والشرطة كأدوات للدفاع الوطني أو الحفاظ على النظام المدني بل استخدمت كوسائل للقمع. ففي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ قُتل الألوف من الهايتيين ودفع الإرهاب عشرات الألوف الى الاختباء كما دفع عشرات الألوف أو أكثر من ذلك الى اللوذ بالبحار. ودعونا لا ننسى - لأن شعب هايتي لن ينسى - أنه عندما هرب القادة غير الشرعيين تركوا وراءهم، على جدران مكاتب السجون ومراكز الشرطة، الصور الفاحشة لهؤلاء الذين أمروا بتعذيبهم وإيذائهم وقتلهم.

واليوم، بفضل أعمال هذا المجلس ضمن أمور أخرى، بدأت هايتي في الانتعاش. والحكومة التي اختارها الشعب ملتزمة بخدمة الشعب. إن الحرمان المنهجي من حقوق الإنسان قد ولى وانقضى. والخوف المتفشي حل محله انبعاث الأمل. وعملية الانتعاش الاقتصادي جارية.

لكن هايتي لا تزال تحتاج الى يد العون لمكافحة هؤلاء الذين سيلجأون الى العنف والفساد لكي يكسبوا ما لا يستطيعون، أو ما لن يستطيعوا، كسبه عن طريق العمل الشريف. وهايتي تحتاج الى وسائل لحماية نفسها من هذه العناصر الخارجة على القانون. لكن إساءة استخدام السلطة في الماضي تتطلب بناء هذه القدرة بكاملها من أولها الى آخرها. وتلك العملية لبناء قدرات إنفاذ القانون والقضاء والادعاء ونيابة تستغرق وقتا.

وفي الأشهر المقبلة سيتناقص دور الأمم المتحدة في هايتي. فقبل فترة ليست بالبعيدة كان هناك ٠٠٠ ٢٢ جندي أجنبي في هايتي. وفي شباط/فبراير من العام الماضي تمت الموافقة على وزع ٠٠٠ ٦ جندي. وقرار اليوم يأذن بإنشاء قوة تمولها الأمم المتحدة، قوامها ٦٠٠ عسكري على أساس أن تقوم الولايات المتحدة وكندا طوعا بتمويل ما زاد على هذا العدد من الجنود، للإبقاء على ٣٠٠ ١ جندي لمساعدة حكومة هايتي وراصدي الشرطة المدنية. وهذا الاتجاه يدحض دحضا واضحا كل الوضوح هؤلاء الذين أوحوا بأن أي تدخل في هايتي سيؤدي الى الاحتلال، كما حدث في الماضي.

وطوال الأشهر الخمسة المقبلة، سيواصل المراقبون التابعون للشرطة المدنية الدولية بذل جهودهم من أجل أن تصبح الشرطة الوطنية الهايتية التي تم نشرها بالكامل ولكنها ما زالت تفتقر إلى الخبرة، شرطة محترفة. وستقدم الكتيبة العسكرية التابعة للأمم المتحدة المساعدة لردع أولئك الذين قد تسول لهم نفسهم عرقلة عملية نشر الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، من الحيوي أن تتفق الحكومة الهايتية والمؤسسات المالية الدولية على شروط المساعدة الاقتصادية. وأصدقاء هايتي الحكوميون وغير الحكوميين على حد سواء يجب أن يواصلوا بذل جهودهم من أجل مساعدة المجتمع الهايتي على المضي قدما. ويجب فتح الباب أمام الاستثمارات الخاصة. ولا توجد استجابة لمحن هايتي الماضية أفضل من توفير الحرية والوظائف والتعليم الأساسي والوسائل التي تتيح للمواطنين العاديين أن يوفروا الطعام لأسرهم.

ويعقد الوجود الدولي في هايتي العزم على تعزيز قدرة القادة المنتخبين بحرية على ممارسة سلطاتهم السيادية. وذلك الدور ضروري وصحيح، ولكنه أيضا مؤقت. ويتعين على السلطات الهايتية في نهاية المطاف أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن النظام العام. فهي تتفهم ذلك وتتوق إلى تحقيقه. ويتمثل الهدف الذي نتشاطره في إنجاز ذلك الانتقال بطريقة تسمح بتسريع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، أريد أن أعرب عن امتنان حكومتي للذين أسهموا في بعثة الأمم المتحدة في هايتي وعن إعجابها بهم، ولا سيما حكومة كندا التي ما فتئت

تضطلع بطريقة ممتازة بدور قيادي منذ شباط/فبراير.

ونشعر بالتشجيع أيضا إزاء الدعم القوي المتواصل الذي تظهره منظمة الدول الأمريكية ويظهره أعضاء هذا المجلس تحقيقا للديمقراطية الهايتية. وهذا الدعم يبين حقيقة أن التقدم الهايتي اتسم ولا يزال يتسم بأهمية تتخطى حدود ذلك البلد.

إن مستقبل هايتي الديمقراطية ليس مكفولا. لكن بإمكان المجتمع الدولي أن يشعر بالارتياح إزاء أن الذين يلتزمون ببناء هايتي حرة أمامهم الفرصة لتحقيق ذلك، وهذا المجلس بإتاحته تلك الفرصة وفى بوعده لشعب هايتي ووفى بالمسؤولية الخاصة به بصفته وصيا على الأمن والقانون والسلام الدولي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا شك أن عملية الأمم المتحدة في هايتي هي إحدى قصص النجاح الكبير الذي أحرزته المنظمة في الآونة الأخيرة. فلقد مكنت من تعزيز الانتقال الديمقراطي في ذلك البلد عن طريق مساعدة الحكومة على إنشاء قوة حكومية تحترم القانون وتكون قادرة على صون النظام والأمن العامين. وفرنسا التي تقيم علاقة خاصة مع هايتي، توفر لها مساعدات ثنائية وتسهم في بعثة الأمم المتحدة من خلال الإسهام بجزء رئيسي في عنصر الشرطة المدنية.

ولقد أكد الرئيس بريفال في رسالة وجهها إلى الأمين العام بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ حقيقة أن الشرطة الهايتية ليست قادرة بعد على تحمل مسؤولياتها، وطلب تمديد المساعدة الدولية لفترة ستة أشهر. ولقي ذلك الطلب دعم الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في قرار اتخذته يوم ٦ حزيران/يونيه. ولقد اعترف الأمين العام في تقريره المؤرخ ٥ حزيران/يونيه بأنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته الشرطة الهايتية، فإنه ينبغي استمرار تقديم المساعدة لها. واقترح إنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي.

وفرنسا أيدت اقتراح الأمين العام. وكنا على اعتقاد أن الانقطاع المفاجئ في تقديم المساعدة إلى هايتي من شأنه أن يعرض في الواقع النتائج المحرزة حتى الآن للخطر، حيث أن أي تدهور في الحالة في هايتي يمكن أن يترك أثرا سلبيا على العملية الديمقراطية وعلى الاستقرار الإقليمي.

ويرتكز القرار على العناصر الأساسية لاقتراح الأمين العام. وبغية التمكن من تحقيق توافق في الأراء، فإن بعض عناصر ذلك الاقتراح، وهي العناصر المتعلقة بفترة الولاية وقوام البعثة، لم تدمج في القرار بمجملها. ومع ذلك، فإن طبيعة البعثة في المستقبل ومواردها لم تتأثر. ويعود الفضل إلى الجهود التي اتفقت كندا والولايات المتحدة على بذلها.

ولقد صوت الوفد الفرنسي لصالح القرار ويرحب باتخاذه بتوافق الآراء. وهذا الإجماع يشهد على نجاح الأمم المتحدة في هايتي.

وستسهم فرنسا في البعثة الجديدة بقدر ما أسهمت في بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لمصر.

لقد صوتت مصر لصالح القرار المنشئ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي لكي تخلف بعثة الأمم المتحدة في هايتي لعدة اعتبارات أود أن أوجزها فيما يلي:

أولا، أهمية تكاتف المجتمع الدولي لدعم التحولات الديمقراطية في هايتي، ولبناء الدولة اجتماعيا واقتصاديا في ظل مناخ من الأمن والاستقرار، بشكل يعزز من تطوير الديمقراطية وازدهارها بما من شأنه أن ينعكس على رفاهية شعب هايتي.

وثانيا، إن الحكومة المصرية على اقتناع بأن طلب رئيس جمهورية هايتي باستمرار التواجد الدولي، والمعزز بقرار من منظمة الدول الأمريكية، يقدم الحجج الكافية لضرورة استجابة مجلس الأمن لهذا الطلب. ولذلك فإننا نعرب عن سعادتنا للتوصل إلى قرار في هذا الصدد يشكل في واقعه العملي استجابة لمطالب هايتي. ولا شك أن المنظمات والوكالات الدولية لها دور فعال يتعين استمراره لمساندة ومساعدة حكومة هايتي على خلق الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القادرة على الحفاظ على الإنجازات الديمقراطية.

ويود وفد مصر أن يعرب عن تقديره العميق لجميع الدول التي تجاوبت بأسلوب بناء مع مطالب هايتي، ويخص بالذكر مجموعة أصدقاء هايتي، وحكومتي الولايات المتحدة وكندا على مساهمتهما في إنجاح مجهودات المجلس في التوصل لاتفاق.

وفي الختام، يسعدني أن أشيد بالدور البناء وبالإسهامات القيمة التي قام بها السفير الأخضر الإبراهيمي عندما كان ممثلا خاصا للأمين العام. ويتمنى وفد مصر التوفيق للممثل الخاص الحالي السيد إنريكي تيرهورست في أداء المهام الكبيرة الموكلة إليه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للممثل الدائم لهايتي الذي طلب الإدلاء ببيان.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه التي تختتم بالمداولات المجراة بشأن مسألة هايتي.

إن الوفد الهايتي يرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٠٦٣ (١٩٩٦) الذي يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي لفترة خمسة أشهر. وينبغي لهذه البعثة الجديدة التي ستعقب بعثة الأمم المتحدة في هايتي عندما تنتهي ولايتها بعد يومين أن تمكن الحكومة من الحفاظ على جو الأمن في البلد، في حين تشرع في تعزيز الشرطة وجعلها شرطة محترفة بمساعدة المجتمع الدولي.

ويشعر الوفد الهايتي بالامتنان للمجلس لتقديره الحالة التقدير الواجب تجاه ما يحدثه سحب الدعم الدولي في هذه المرحلة، ولاستجابته لطلب الرئيس بريفال بالإبقاء على الوجود الدولي في هايتي.

وقد كانت حكومة هايتي وشعبها بأسره يتوجسون الخيفة من اقتراب الموعد النهائي وهو ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي. فرحيل قوات الأمم المتحدة من هايتي بينما لا تزال الشرطة الوطنية، التي لم تكتسب الخبرة بعد ولم تحصل على التجهيزات اللازمة، غير قادرة على الاضطلاع بمهامها، سيتسبب في مشكلة خطيرة بالنسبة لدولة هايتي وقد يضر بجميع الجهود التي بذلتها الحكومة حتى الآن لإقامة حكم القانون وإعادة بناء البلد.

ورغم النتائج الممتازة المحرزة في مكافحة الجريمة والحفاظ على النظام العام لا يزال الأمن هشا. وفي هذا السياق، يخلق انتشار المجموعات الإجرامية، التي تعيش على السرقة، والابتزاز والخطف والاتجار بالمخدرات، الفوضى بين السكان الذين ما زالت أعمال الأنظمة العسكرية الدكتاتورية القمعية السابقة تقض مضجعهم.

وبالمثل، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الاعتداءات الأخيرة على أفراد الشرطة الوطنية، وقد قتل منهم ثمانية، وكذلك المظاهرات الشعبية التي نظمها أعضاء جيش هايتي السابق، رغم أنها لا تشكل تهديدا مباشرا للحكومة، باعتبار أنها تعوق تعزيز الديمقراطية.

غير أن الحكومة تدرك أن الأمن والاستقرار لا يمكن ضمانهما عن طريق الشرطة فقط، مهما كانت مجهزة جيدا، وأن الحالة تتطلب الحوار، والتسامح، والتفاهم، وفي المقال الأول، التنمية الاقتصادية. ولا يمكن تحقيق النتائج المنشودة في الكفاح ضد انعدام الأمن وتعزيز المؤسسات ما لم تتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

لقد اتخذت التدابير اللازمة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد. وقد وضع برنامج طموح للغاية سوف يمكن البلد من الخروج من كساده الاقتصادي خلال ثلاث سنوات. غير أن نجاح هذا البرنامج يعتمد على تهيئة مناخ الأمن في البلد.

ولهذا، يشجع اعتماد هذا القرار الحكومة في جهودها الدؤوبة عندما ترى المجتمع الدولي يدعم تنمية هايتي الاقتصادية والاجتماعية والدستورية.

ويسعد وفدي بالغ السعادة أن يتمكن من التعبير عن امتنانه للأمين العام، ولممثله الخاص السابق، السيد الأخضر الإبراهيمي، ولممثله الحالي، السيد

انريك تير هورست، وكذلك الى جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في هايتي، على تفانيهم من أجل قضية الديمقراطية في هايتي. كما نعبر عن امتناننا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ولبلدان حركة عدم الانحياز في المجلس، الذين دعموا دوما هايتي، على تأييدهم الإجماعي لمطلب الرئيس بريفال.

ولا يمكنني أن أتجاهل الدور الحيوي الذي قامت به مجموعة أصدقاء الأمين العام لهايتي - الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأشكر بصفة خاصة كندا والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين أظهرتا التزاما خاصا بمساعدة هايتي في تحركها صوب السلام والاستقرار والتنمية.

كما نوجه امتناننا الخاص الى وفدي جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي على تفهمهما ودعمهما.

وأود بالنيابة عن حكومة وشعب هايتي أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع الوفود التي شاركت بطريقة أو بأخرى في مداولات المجلس.

الرئيس: أشكر ممثل هايتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.